■ المتثمرون حزروا من اتساع دائرة الخطر

ورطة الشركات بسبب انتشار ظاهرة الغش التجارى

كتب السعيد غريب:

طالب المستثمرون بضرورة رفع مستوى الرقابة الصناعية على مصانع بير السلم الموجودة فى المناطق العشوائية والتى أصبحت تسىء إلى الصناعة الوطنية فى مختلف القطاعات الانتاجية.

وحذر المستثمرون من خطورة اتساع دائرة الغش التجارى والصناعى مطالبين بتفعيل دور المنظمات الأهلية لحماية المستهلك والمنتج الوطنى.

وطالبوا بضرورة طرح تشريعات جديدة ووضع قرارات المجلس الأعلى لحماية المستهلك موضع التنفيذ والاسراع فى إصدار قانون الغش التجارى وتفعيل مواثيق شرف الغرف الصناعية والتجارية وتشديد الرقابة الحكومية على منافذ الانتاج والتوزيع واعتبار جرائم الغش جرائم مخلة بالشرف.

أكد د. نادر رياض عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات على ضرورة التصدى لظاهرة الغش الصناعى والتجارى محذرًا من خطورة تفشى هذه الظاهرة التى أصبحت تسىء بشدة إلى المنتجات الوطنية فى السوق المحلى والتصدير مطالبًا بتشديد الرقابة الحكومية على المصانع العشوائية وضمها إلى القطاع الرسمى لضبط الأسواق وحماية للصانع المصرى والمستهلك فى نفس الوقت.

نادر رياض

وقال د. رياض إن حماية المستهلك وتشجيع الصناعة الوطنية قضية واحدة تهم كافة أطراف العملية الانتاجية وأكد ان الغش الصناعى أصبح صناعة قائمة بذاتها تسير متوازية مع الصناعات الناجحة وذلك فى منطقة الظل لتصاحبها متطفلة على نجاحها حيث تحقق أرباحًا فائقة بالتعاون مع المتعاملين فى الغش التجارى مروجين للسلع المغشوشة بادعاء عدم معرفتهم بذلك وهو أمر مخالف للحقيقة والواقع.

وأوضح ان عارض البضاعة المغشوشة هو المسئول عنها جنائيًا خاصة وأن صانع الغش يختفى فى العادة ولا يستدل عليه ماديًا لذلك لم يعد الاعتماد على وجود اسماء وماركات معروفة على أجهزة الاطباء يعصم من موجة الغش التجارى التى تعاظمت فى الآونة الاخيرة.

جريدة نهضة مصر ٢٠٠٥/٥/١٦ نهضة مصر